النساء في القطاع العام بتونس

صفا سكندراني رويس

نسبة النساء العاملات في تونس تصل إلى 26.7% من إجمالي الأشخاص العاملين. وتعمل واحدة على كل أربعة نساء في القطاع العام، أي بنسبة 26%، في مقابل 17% لدى الرجال. وتصل نسبة النساء العاملات في القطاع العام إلى 37%. وإذا ما تأمّلنا في مراكز الوظيفة العمومية فإن نصيب النساء منها يصل إلى 35.8%.

أمّا في الإدارات الجهوية فإن نسبة النساء العاملات فيها فتصل إلى 49%، موزّعة حسب المناصب التالية: 5.8% يشغلن خطّة مديرة عامة، 12.9% يتقلّدن منصب مديرة، و21.7% يشغلن خطّة نائبة مدير، في حين نجد 59.4% يعملن كرئيسات أقسام أو رئيسات تحرير. في حين لا تتعدّى نسبة النساء اللاتي تتقلّدن منصب كاتبة عامة 0.3%.

علما وأن 64% من خرّيجي المدرسة العليا للإدارة بتونس والتي لا يدرس فيها إلّا المتفوّقون، هم من النساء!

تغيّرات شهدتها سياسة البلديات في تونس

بعد الثورة التي شهدتها تونس في سنة 2011 تم تعويض المجالس البلدية بمجالس بلدية وقتية أو ما يسمّى ب «النيابات الخصوصية». رؤساؤها كانوا من الخبراء في العمل الإداري لضمان الحيادية في التسيير وفي أخذ القرارات السياسية قبل موعد الانتخابات القريب.

وبعد الانتهاء من الانتخابات البرلمانية والرئاسية تم في أكثر من مرة تأخير موعد الانتخابات البلدية، إلى أن تمّت أخيرا في 6 ماي 2018. المجلس البلدي الأوّل لميدون والذي يستمد شرعيّته من تلك الانتخابات الديمقراطية، يتكوّن من الرئيس (رئيس البلدية). 4 رؤساء دوائر بلدية و25 مستشارا بلديا. من بين الأعضاء الثلاثين للمجلس البلدي نجد 50% من النساء.

هذه النسبة المرتفعة للنساء يعود الفضل فيها لقانون التناصف الذي سنّته تونس سنة 2016 خصيصا للانتخابات البلدية والجهوية. كل قائمة كانت مطالبة بالتوزيع العادل بين الرجال المترشّحين والنساء المترشّحات، ليس من حيث العدد فقط، بل أيضا من حيث الترتيب. وإذا ما دخل حزب سياسي ما بقائمات عديدة في أماكن مختلفة، فعليه أن يعدل بين الجنسين في الترشّح للمناصب القيادية.

مقتطفات من محاضرات صفاء سكندراني رويس
يومي 5 و7 ماي 2018 بفورت.
(كل الأرقام تعود إلى سنة 2016)